

سوريا

حراك ديبلوماسي روسي... ومقترحات لـ«مجموعة عمل» دولية بيدرسن يطرح «أولوياته» الخمس

قدم المبعوث الاممي الجديد احاطة إلى مجلس الأمن. للمرة الاولى يعد توليه المنصب. وعقب جولة دولية ستستكمل خلال الشهر المقبل، الذي سيشهد مطلعهم حراكا لافتا. ابرزه من الجانب الروسي، وسط طروحات متزامنة عن إنشاء «مجموعة عمل» دولية، او إطلاق «حوار دولي» حول سوريا

بعد ثمانية أسابيع على تولي غير بيدرسن، مهمة المبعوث الأممي إلى سوريا، قدم الديبلوماسي النرويجي إحاطته الأولى أمام مجلس الأمن أمس، بعدما زار معظم الأطراف المخترطة في الملف السوري. الظهور الأول لبيدرسن على المنبر الدولي جاء وسط «ضباب» يلف عددا من تفاصيل المشهد في سوريا، من مصير «جيب داعش الأخير» والمنطقة «الأمنة» شرق الغرات، إلى

أكد لاروف وجاويش أوغلو التزام بلديهما «مكافحة الإرهاب»

منح ومستقبل «المنطقة منزوعة السلاح» المفترضة في محط إدلب، مسرورا بمسار تشكيل «اللجنة الدستورية»، وسواها. وقد يكون لافتا أن خطابه أشار صراحة إلى أن «الصراع لم ينته بعد»، وإلى أن «تدابير الفون بالسلام مهولة من حيث الحجم والتعقيد»، على رغم «الإحساس المشترك بأن تطورات المعارك قد تكون بدأت بالانحسار». من هذه المقاربة، ومع التفاته إلى

«دور التدخّل الخارجي»، خرج المبعوث الجديد بنقاط خمس لخصّت ما سيسعى إلى تحقيقه خلال الفترة المقبلة. وهي تضمنت لافتا أن خطابيه أشار صراحة إلى السورية والمعارضة لبناء الثقة في بيئة آمنة وهادئة ومحادية، ودفع ملف المعتقلين والمختطفين «إلى إحساس المشترك بأن تطورات المعارك قد تكون بدأت بالانحسار». جانب العمل على إطلاق عمل «الجنة



أعلنت قوات سوريا الديمقراطية، أن «النظر الكامل» على «داعش»، سيكتم بعد أسبوع (أ ف ب)

دستورية متوازنة وشاملة وذات مصداقية» في أسرع وقت ممكن. ومع دعواته لإسراك «مجموعة واسعة من السوريين» خلال المضي في مسار «التسوية»، شدّد على ضرورة «تعميق الحوار بين الأطراف الدولية»، ملتحماً إلى أن «وجود منتدى دولي» يجمع كل الأطراف «قد يساعد» عملية الوصول إلى حلّ. وعلى رغم أن النقطة الأخيرة تحل الكثير من التاويلات عن طبيعة هذا

وسائل إعلام إسرائيلية. وإلى حين بيان مال هذه الطروحات، ينتظر أن يشهد مطلع الشهر الجاري حراكاً ديبلوماسياً ناشطاً يناقش الملف السوري. إذ يجول وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، على كلّ من قطر والسعودية والكويت والإسارات، بين الخالط والسايح من آذار. كذلك، ينطلق في الرياض الاجتماع الدوري له «هيئة التفاوض العليا» غدًا، على أن يستمر لثلاثة أيام، ويناقش آخر التطورات، لا سيما ملف «اللجنة الدستورية»، وإلى جانب تلك النقاشات «الباردة»، يستمرّ التفاوض حول ملف الانسحاب الأميركي المفترض و«المنطقة الأمنة» المفترضة، فيما لا تزال العين على بلدة الباغوز، حيث يستمرّ خروج مدنيين وعناصر من «داعش» من دون أفق واضح لحسم هناك. وقبل أن يخرج الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، أمس، ليقول إن القوات التي تدعمها بلاده استعدت كامل الأراضي من «داعش»، أعلنت «قوات سوريا الديمقراطية» أن «الانتصار الكامل» على التنظيم سيُعلن بعد أسبوع.

وفيما لم تخرج أي تفاصيل عن اجتماعات «مجموعة العمل المشتركة» التركية - الأميركية التي انطلقت أمس في إسطنبول، وتستمرّ اليوم، ناقش وزير الدفاع التركي خلوصي أكار، ونظيره الأميركي بالوكالة باتريك شاناهان، ملف انسحاب القوات الأميركية وبالتالي، أكد وزيراً الخارجية الروسي، والفرنكي مولود جاويش أوغلو، في اتصال هاتفي يان إلى الأخير، «الالتزام بالنهج المشترك لمكافحة العناصر الإرهابية في سوريا». مشيراً إلى أن ذلك «يرتبط مع أشياء أخرى، بينها

فلسطين

مصر تفرج عن عناصر «القسام»: ملف المختطفين لم يُغلق

انتهى ملف

المختطفين الاربعة من

«كتائب القسام» في مصر.

من دون أن يغلق الملف

كلياً. صحب ان القاهرة

سلمت الاربعة ومعهم

اربعة اخرون. لكن تبقى

خمس وأمرأة. يمكن وصف

ما حدث بـ «الإنجاز» قياساً إلى

معاناة هؤلاء وأهاليهم.

لكنه يصف «ترضية»

لـ «حماس» دون المستوي

الذي كانت تأمله الحركة

حزب — هاني إبراهيم

بعد أقل من أربع سنوات على اختطاف أربعة مقاومين من «كتائب القسام»، الذراع العسكرية لحركة «حماس»، بداية دخولهم الأراضي المصرية وهم في طريقهم إلى القاهرة، وبعد نفي مصر الدائم مسؤوليتها عما جرى لهم، والصاق تهمة اختطافهم بعناصر من «ولاية سيناء»، أفرجت أمس عن المقاومين الأربعة وهم: ياسر زنون، وحسين الزبدة، وعبد الله أبو الجبين، وعبد الدايم أبو ليدة، بجانب أربعة معتقلين آخرين هم: وسيم أبو رجيلة، عبد الرحمن مصطفى، سالم شيخ العيد، وعبد العزيز أبو ختلة. على مدى تلك السنوات، انكرت مصر بالكامل مسؤوليتها ومعرفتها مصر الأربعة، لكن قيادة المقاومة في غزة كانت على يقين بأنهم في سجون المخابرات المصرية. أمس، أطلق سراحهم بعد عودة رئيس المكتب السياسي لـ «حماس»، إسماعيل

هنية، إلى القطاع. إذ سلّمت السلطات المصرية وقد الحركة الموجود في القاهرة ثمانية فلسطينيين، بينهم المختطفون الأربعة الذين أمضوا 1920 يوماً في السجون المصرية. وعلمت «الأخبار» أن وزير المخابرات المصرية، عباس كامل، نقل وعداً إلى هنية خلال وجوده في القاهرة بالأفراج عن المختطفين خلال أيام، وهو ما دفع الأول إلى العودة، إلى أن تلقى عضو المكتب السياسي ورئيس مكتب «حماس» في القاهرة، روجي المشتهى، فجر أمس، اتصالاً من المخابرات المصرية ابّله بأنه يمكنه استلام الشباب في القاهرة بعد إتمام أوراقهم.

وعلى رغم اشتراط المصريين عدم إحداث ضجة إعلامية خلال الإفراج عنهم أو الإساءة إلى مصر، فإن «القسام» فور استلامها عناصرها الأربعة في معبر رفح، نقلتهم في مكعب عسكري، شبيه بالموكب الذي سلّم به الجندي الإسرائيلي جلعاد

»

اطلق العدو الإسرائيلي هسن القيادية خالدة جرار بعد سجنها 20 شهراً

»

فك هنية أن الإفراج عن الشبان «يعصف العلاقة بين الشعبين الشقيقين» (من الوبع)



مع وفد من حزب «الليكود» في إسرائيل، باتهام موقع «اللا» بأنه «كان ولا يزال موقعاً يسارياً متطرفاً معادياً جداً لي». في محاولة لنفي تهمة الرشوة الموجهة إليه في هذا الملف، والتي علّق عليها بالقول إنه «ليس هناك سابقة في التاريخ الإسرائيلية التي يتم فيها توجيه تهمة الرشوة لرئيس حكومة إسرائيل» لا يزال يشغل منصبه. وهو تفرج عن مختطفين آخرين هم: وسيم أبو رجيلة، عبد الرحمن مصطفى، سالم شيخ العيد، وعبد العزيز أبو ختلة. على مدى تلك السنوات، انكرت مصر بالكامل مسؤوليتها ومعرفتها مصر الأربعة، لكن قيادة المقاومة في غزة كانت على يقين بأنهم في سجون المخابرات المصرية. أمس، أطلق سراحهم بعد عودة رئيس المكتب السياسي لـ «حماس»، إسماعيل

تقرير

هزة سياسية في إسرائيل: نتنياهو محتال وخائن ومرتش

أما وزير الأمن السابق. أفيغدور ليبرمان، فاعتبر أن «الحكمة هي من تقرر مصير نتنياهو»، في دعوة مبطنة له إلى مواصلة حياته السياسية، وإشارة إلى إمكانية انضمامه إلى حكومة برئاسته. لكن رئيسة المعارضة، شيلي يچيموفيتش، دعت نتنياهو إلى «الخروج من الساحة السياسية»، معتبرة أنه «لم يعد ملائماً لمنصب رئاسة الحكومة».

في المقابل، بدأ نتنياهو «هجومه الدفاعي» باتهام موقع «اللا» بأنه «كان ولا يزال موقعاً يسارياً متطرفاً معادياً جداً لي». في محاولة لنفي تهمة الرشوة الموجهة إليه في هذا الملف، والتي علّق عليها بالقول إنه «ليس هناك سابقة في التاريخ الإسرائيلية التي يتم فيها توجيه تهمة الرشوة لرئيس حكومة إسرائيل» لا يزال يشغل منصبه. وهو تفرج عن مختطفين آخرين هم: وسيم أبو رجيلة، عبد الرحمن مصطفى، سالم شيخ العيد، وعبد العزيز أبو ختلة. على مدى تلك السنوات، انكرت مصر بالكامل مسؤوليتها ومعرفتها مصر الأربعة، لكن قيادة المقاومة في غزة كانت على يقين بأنهم في سجون المخابرات المصرية. أمس، أطلق سراحهم بعد عودة رئيس المكتب السياسي لـ «حماس»، إسماعيل

»

ثبت لقاء ابو ظبي دون أن يدفع مسار الحل قدماً

»

من جهتها، أصدرت بعثة الأمم المتحدة بياناً مقتضياً «تلاذ توضيح من المناطق الرسمي باسم السراج، محمد السلاط، بالمعنى نفسه» أكد اتفاق الجانبين على نبد الحلول العسكرية، والالتزام بال مسار السياسي، أي عقد «التلاشأ» بل ظهر السراج وإلى جانبه مصطفى صنع الله، رئيس المؤسسة الوطنية للنقط، الموجودة في طرابلس، والتي تحظى باعتراف دولي حصري لتسويق منتجات الطاقة. ورافق الصورة بيان أعلن فيه صنع الله موافقة على إعادة تشغيل حقن الشراة. وهو مطلب رفعه حفر بعد سيطرته على الحقن، ورفضه صنع الله.

الجيش، ولا إلى «الملتقى الجامع» (الأخبار)

خمس فلسطينيين آخرين من عناصر الحركة معتقلين في القاهرة، بالإضافة إلى زوجة أحد قادة الحركة الموجودين في العاصمة القطرية الدوحة». مع ذلك، رأى هنية، في كلمة مساء أمس، أن الإفراج عن الشبان «يعمق العلاقة بين الشعبين الشقيقين»، فيما أكد عضو المكتب السياسي، صلاح البردويل، أن «جهوداً مضنية» قادتها حركته على مدار سنوات تكثفت بالإفراج عن الشبان، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن «المخابرات المصرية بذلت أيضاً جهوداً كبيرة للوصول إلى هذه النتيجة».

في شأن آخر، أطلق العدو الإسرائيلي، فجر أمس، سراح عضو «اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، النائب في «المجلس التشريعي»، الأسيرة خالدة جرار، بعد اعتقال إداري استمر عشرين شهراً، منذ تاريخ اعتقالها في الثاني من تموز/ يوليو 2017. وأوضح «نادي الأسير الفلسطيني» أن سلطات الاحتلال أصدرت بحق جرار أربعة أوامر اعتقال إداري بديرعة وجود «ملف سري»، قائلًا إن «سلطات الاحتلال تعدمت الإفراج عنها فحراً لحرمان عائلتها وأصدقائها من استقبالها لحظة حريتها». ومع الإفراج عن جرار، تبقى في معتقلات الاحتلال 49 أسيرة، من بينهم ثلاث أمهات لشهداء هن: وفاء نعالوة، وسوزان أبو غنام، وسهير البرغوثي، علماً أن أسيرة واحدة قيد الاعتقال الإداري في فداء دعمن من الخليل.

إلى ذلك، وضمن تفاهات التهمة بين «حماس» والعدو، أعلن المبعوث الأممي لـ «عملية السلام» في الشرق الأوسط، نيكولا مالدينوف، خلق عشرة آلاف فرصة عمل مؤقتة للمعتقلين عن العمل في غزة، مشيراً إلى أن ذلك يأتي كجزء من الجهود المبذولة لتهذبة الأوضاع.

منذ إنطلاقها قبل شهر ونصف شهر، تحقق الحملة العسكرية التي أطلقتها قوات الميه خليفة حفر، جنوب غرب البلاد، نتائج فاقت المتوقع. فبعد سيطرتها على حقلي الشراة والفيل النقطيين، ومدينة سبها وبيدات مهمة أخرى، أكملت أمس سيطرتها على مدن الشريط الحدودي مع الجزائر. ومع تقدم العمليات، تكثفت في الأسابيع الماضية تصريحات معاوني حفر حول نيتها التوجه إلى شمال غرب البلاد، الذي تديره حكومة «الوفاق الوطني»، ويشنّ فيه عدد ضخم من الميليشيات المناطقة والأيدولوجية. في موازاة هذا التصعيد الخطابي المذمومة بغورة النجاح في الجنوب

الشاسع والقليل السكان، شدّ الفاعلون في غرب البلاد أحزمتهم، وبدأوا الإعداد لمقاومة زحف حفر، الذي يعتبرونه نذيراً لدولة عسكرية يحكمها هو وعائلته بتحالفات قبلية شبيهة بتلك التي انتهجها نظام معمر القذافي. وأمام هذا الوضع، كان لزاماً على القوى الإقليمية والدولية، التي تورطت في إطاحة القذافي والنفع في نار ما لحق ذلك من صراعات، التدخل لضبط الأوضاع قبل أن تنقلت أكثر. البداية كانت من مصر الغلقة من إمكان نشوب حرب في طرابلس وغرب البلاد، والأثار التي ستلحقها من جراء ذلك بحسب ما كشفت تسريبات. فهذه المنطقة، وعلى عكس مناطق القتال السابقة، تؤدي أكثر من نصف سكان ليبيا، إضافة إلى آلاف المقاتلين المنظمين بما يمكن من عتاد يشمل طائرات ودبابات وتشكيلة واسعة من الأسلحة.

شمل الغلق أيضاً الولايات المتحدة وإيطاليا، اللتين كثفتا من التواصل مع حكومة «الوفاق» واستقبال وزرائها، في إشارة إلى تمسكها بها، ما يمثل ضوعاً أحمر لحفر. لكن الأمم، هو ما تسرب عن خشية فرنسية أيضاً، رغم دعم باريس لعمليات الجنوب، نقلتها الأخيرة إلى

تقرير

علي حيدر

أحدثت لوائح الاتهام التي قدمها المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية، أفحاي مندلبليت، بحق رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، هزة سياسية. ستتحول إلى محطة مفصلية في حركة الواقع السياسي والانتخابي الإسرائيلي. ومع أن القانون لا يلزم نتنياهو بالتنحي عن المشاركة في الانتخابات المقبلة، أو يمنع من تشكيل الحكومة لاحقاً، إلا أن هذا الاستجد القضائي يمكن أن ترتب عليه سلسلة مفاعيل قد تتغير مسار الأحداث، وتؤدي إلى عكس ما يسعى إليه نتنياهو. وأعلن مندلبليت أنه أبلغ حماتي نتنياهو قراره توجيه عدة تهم جنائية إلى الأخير، ارتكبت خلال فترة توليه منصب رئيس الحكومة ومنصب وزير الاتصالات، في الملفات المعروفة باسم «الملف 1000» و«الملف 2000» و«الملف 4000». في الملف الأول، حصل على منافع شخصية من رجلتي أعمال، ليقترب اتهامه بـ«الاحتيال وخيانة الأمانة». أما في «الملف 2000» (مصادقات نتياهو مع ناشر صحيفة «يديעות أchronوت» أرون موزيس) فاتهم بـ«خيانة الأمانة» فقط. وفي «الملف 4000»، اتهم بتلقي الرشوة على خلفية قيامه بدفع مصالح رجل الأعمال، شأؤول الوفيتش، مالك شركة

الجيش، ولا إلى «الملتقى الجامع» (الأخبار)